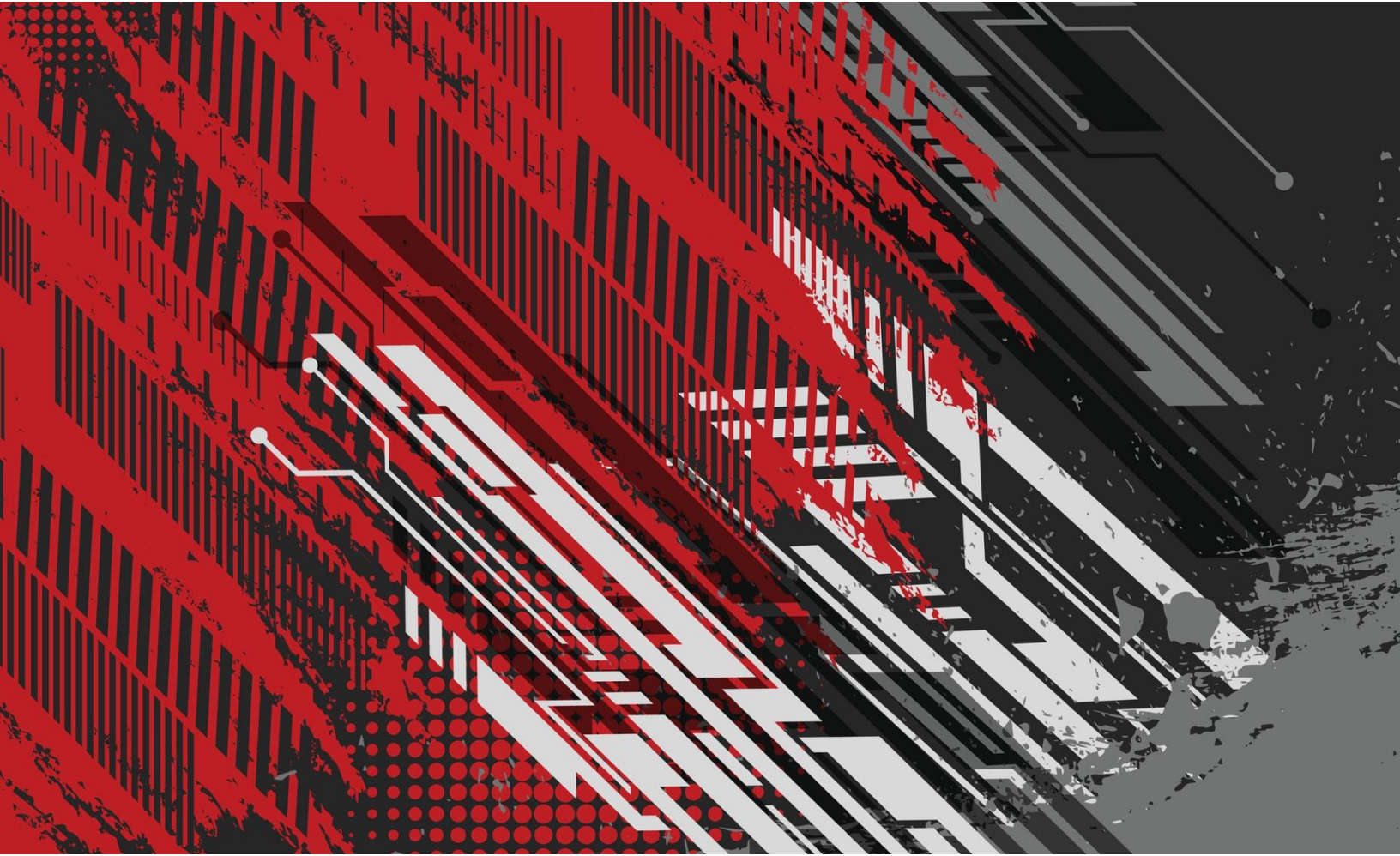




فجوة الحماية التأمينية... قائمة حساب صامته تدفعها خزينة الدولة العراقية

إسراء صالح داؤد

26 شباط 2026



فجوة الحماية التأمينية... قائمة حساب صامته تدفعها خزينة الدولة العراقية

لم يعد يتعامل مع المخاطر على اساس ردود الفعل بعد وقوع الأزمات، بل على أدوات استباقية تهدف إلى الحد من أثارها قبل أن تتحول إلى خسائر واسعة. ويأتي التأمين في مقدمة هذه الأدوات بوصفه آلية اقتصادية فاعلة لإدارة المخاطر وتحقيق الاستقرار المالي .

فالتأمين يقوم على نقل الخطر مسبقاً من الأفراد أو المؤسسات إلى شركات التأمين مقابل أقساط محسوبة بما يمنع الصدمات المالية المفاجئة عند تحقق الخطر ، كما يتيح تجميع المخاطر وتوزيعها على قاعدة واسعة، الأمر الذي يحوّل الخسائر الفردية إلى أعباء جماعية قابلة للإدارة ،وهنا تبرز أهمية التأمين في حماية المال العام في تقليل لجوء الدولة إلى الإنفاق الطارئ لمعالجة آثار الحوادث والكوارث مما يسهم في دعم الاستثمار عبر توفير بيئة أكثر استقراراً وثقة، لان التأمين لا يُعد أداة تعويض لاحقة فحسب، بل ركيزة وقائية أساسية في أي نظام اقتصادي يسعى إلى الاستدامة والتنمية وتقليل الفجوة بين المخاطر والقدرة على تحملها. ويُعد هذا المفهوم منسجماً مع فلسفة التشريعات المالية المعاصرة التي تهدف إلى تقليص آثار الصدمات غير المتوقعة على الموازنات العامة وتعزيز قدرتها على امتصاص الصدمات .

وهنا تبرز الفجوة الحماية التأمينية (Protection Gap) التي تمثل الفرق بين الخسائر الاقتصادية الناتجة عن المخاطر (مثل الكوارث الطبيعية أو الأحداث) وبين الجزء من هذه الخسائر الذي يغطيه التأمين فعلاً. اي الفرق بين إجمالي الخسائر الاقتصادية الناتجة عن الكوارث الطبيعية وبين الخسائر التي تم تعويضها فعلياً من خلال وثائق التأمين.

ان الفجوة تعكس لنا نقص في التغطية التأمينية الذي يتحمله الأفراد والدول والاقتصاد العالمي عند حدوث أزمات، بمعنى اخر ،كلما زادت الفجوة يعني أن جزءاً كبير من الخسائر غير مغطى بتأمين، مما يضع عبئاً أكبر على الأفراد والحكومات والمجتمعات.

في قراءة لتقرير وسطاء التأمين وإعادة التأمين العالمية (WTW) و (GallagherRe) لعام 2024 أظهرت النتائج الى استمرار اتساع فجوة الحماية التأمينية (Protection Gap) في مواجهة الكوارث الطبيعية والحوادث ، رغم

الارتفاع القياسي في حجم التعويضات المدفوعة من قبل شركات التأمين وإعادة التأمين. إلا أن لم تكن كافية لمجاراة النمو السريع في حجم وشدة الخسائر الكارثية. وتشير البيانات الواردة في التقرير إلى أن الخسائر الاقتصادية العالمية الناتجة عن الكوارث الطبيعية بلغت في عام 2024 نحو (417) مليار دولار عالمياً ومن هذه الخسائر بلغ ما عُطي بتأمين نحو (154) مليار دولار فقط، بمعنى ان حجم فجوة الحماية التأمينية (أي الخسائر غير المغطاة) بلغت نحو (263) مليار دولار في عام 2024، أي ما يعادل حوالي 63 % من إجمالي الخسائر الاقتصادية، أي أكثر من نصف المخاطر الاقتصادية الناتجة عن الكوارث كانت غير مؤمنة. (1)

كما أشار التقرير اعلاه إلى أهم العوامل رئيسية وراء استمرار أو اتساع فجوة الحماية التأمينية خصوصاً في عام 2024 اهمها:

- زيادة في وتيرة وشدة الكوارث الطبيعية (مثل الأعاصير والعواصف الشديدة) المتعلقة بالتغير المناخ، مما يزيد من الضغط على الأسواق التأمينية وقدرة شركات التأمين على التحمل
- انخفاض حصة التأمين على بعض المخاطر وخصوصاً الأسواق الناشئة التأمين أقل انتشاراً أو تكلفة أعلى مقارنة بالمخاطر الحقيقية، مما يوسع الفجوة.

¹ (للمزيد، انظر في تقرير *Gallagher Re* حول فجوة الحماية التأمينية لعام 2024 (Protection Gap) — عن صناعة التأمين وإعادة التأمين :

<https://www.ajg.com/gallagherre/-/media/files/gallagher/gallagherre/news-and-insights/2025/natural-catastrophe-and-climate-report-2025.pdf>

<https://www.wtwco.com/en-us/news/ /2025/01/with-2024-the-first-year-to-exceed-1-point-5-degree-celcius-warming-the-insurance-protection-gap>

:

- ارتفاع قيمة الأصول والبنى التحتية المعرضة للمخاطر، اي ترتفع القيمة الرأس مالية للأصول (مساكن، طرق، جسور، شبكات كهرباء ومياه، منشآت نفطية وزراعية) دون أن يقابل ذلك توسع مماثل في التغطية التأمينية أو السعة الاكتتابية ، فالنتيجة تكون فجوة بين الخسارة الاقتصادية الفعلية والتعويض التأميني المتاح.
- صعوبة في تحديد أسعار التأمين بشكل مستدام، مما قد يجعل الأسعار أعلى ويقلل من قدرة المشتريين على شرائه ويبقى العامل الأهم تغير نمط المخاطر المناخية . فضلا عن تشدد شروط وأسعار إعادة التأمين.
- ضعف انتشار التأمين، ولا سيما في الدول النامية. ومحدودية المنتجات التأمينية المصممة خصيصاً لمخاطر الكوارث

واوصى التقرير على ضرورة التوسع في استخدام التأمين البارامتري (المؤشري) وتوسيع استخدام التأمين الشامل ودعم الأسواق الناشئة وتطوير منتجات تأمين مبتكرة للتعامل مع المخاطر المناخية والاقتصادية واستخدام آليات تمويل وإعادة تأمين مبتكرة ، فضلا عن تعزيز شراكات بين القطاعين العام والخاص (p p p) من اجل خفض فجوة الحماية التأمينية وتحسين الاستعداد لمواجهة المخاطر مستقبلا و دمج مخاطر المناخ في نماذج التسعير والاكتتاب

● فجوة عالمية... وأثر محلي مضاعف

تؤدي فجوة الحماية التأمينية (Protection Gap) إلى نقل عبء الخسائر غير المؤمن عليها إلى المالية العامة للدول مما يزيد الضغط على الموازنات الحكومية ويقوّض الاستدامة المالية كما يترك المشروعات الصغيرة عرضة لآثار مالية قاسية بعد الكوارث. ان الفجوة الحماية التأمينية (Protection Gap) لا تمثل نقصاً في عدد شركات التأمين، بل خلا في إدماج التأمين ضمن أدوات السياسة المالية للدولة.

وعلى الرغم من أن قانون تنظيم أعمال التأمين رقم 10 لسنة 2005 وتعليماته منح الإطار القانوني لممارسة النشاط التأميني والإشراف عليه، إلا أن محدودية توسيع التأمينات الإلزامية ذات الأثر الحقيقي أبقّت قطاعات واسعة خارج مظلة الحماية وهذا ما أفرز موازنات أكثر هشاشة أمام الصدمات المالية المفاجئة واستنزاف غير مخطط للاحتياطيات المالية مما حول هدف الإنفاق العام من التنمية والاستثمار إلى التعويض والمعالجة. وبهذا المعنى، يصبح التأمين عنصرًا من عناصر الحوكمة المالية الرشيدة، وليس مجرد نشاط تجاري أو خدمة اختيارية.

• واقع السوق العراقي وفجوة الحماية التأمينية ...

ارتفع إجمالي الأقساط المكتتبة في السوق العراقية خلال عام 2024 بنسبة (18%) ليلغ نحو (469,478,833,261) دينارًا ، مقارنةً بـ (417,614,517,300) دينار في عام 2023 ويعزى هذا النمو بالأساس إلى توسع خدمات التأمين في مجال التأمين على الحياة وزيادة الطلب على تأمينات الحياة ومن ثم التأمين الهندسي ويليئه التأمين على الحوادث ثم يليه التأمين ضد الحريق (على الممتلكات)، فيما ظل التأمين الزراعي محدودًا في حجمه (2) .

ورغم النمو المتدرج للتأمين إلا أن الغالبية العظمى من المشاريع تعتمد على أموالها الخاصة لتحمل الخسائر دون حماية تأمينية مما أدى أن اتساع فجوة الحماية التأمينية (Protection Gap) في العراق جعل خزينة الدولة تتحمل بشكل مباشر أو غير مباشر أعباء مالية متراكمة كان من الممكن احتواؤها أو تقليصها لو فُعل دور التأمين بصورة أوسع وأكثر كفاءة، وبما ينسجم مع الإطار القانوني والتنظيمي القائم.

• أسباب فجوة الحماية التأمينية (Protection Gap) في العراق

توجد فجوة كبيرة في الحماية التأمينية (أي ضعف التغطية التأمينية وعدم شمولها لمعظم السكان) ، وهذه الفجوة تعني أن كثيرًا من الناس – أفرادًا وشركات – لا يستفيدون من

(2) للمزيد ، انظر في مقال " قطاع التأمين العراقي 2024 نمو متدرج وتحديات متواصلة " اسراء صالح داؤد ، المنشور في شبكة الاقتصاديين العراقيين ، 12 تشرين الاول 2025

حماية التأمين المناسبة، مما يعرضهم لخطر خسائر مالية كبيرة في حالات الأزمات (مثل الحوادث ، الحرائق، أو فقدان الدخل). ويعد العراق أحد الدول ذات أدنى معدلات انتشار التأمين في المنطقة⁽³⁾، وبعزو اسباب فجوة حماية تأمينية الى الاسباب الاتية :

- قلة الوعي بأهمية التأمين وضعف ثقافة التأمين التي لازالت غير مفهومة لدى الكثير من العراقيين كأداة للحماية المالية يجعل الكثيرين يتجاهلون شراء وثائق التأمين أو يرونها تكلفة غير ضرورية. يرتبط هذا بنقص معلومات السوق وضعف الثقة في شركات التأمين انعدام او ضعف الثقة بشركات التأمين لسوء وضعف خدمات التأمين مما يدفع الناس بصرف النظر عن التأمين .
- كلفة التأمين بالنسبة للدخل، ان ارتفاع أسعار وثائق التأمين مقارنة بالدخل المتاح يدفع كثيرين لتخفيض مستويات التغطية أو عدم الاشتراك أساساً، خصوصاً في التأمينات النوعية مثل الممتلكات أو الحريق أو الصحي أو السيارات .
- ضعف التأمين الإجباري ، لا توجد تشريعات تلزم المشاريع أو الأفراد بالتأمين ضد مخاطر معينة (مثل التأمين ضد الخسائر الكبرى)، مما يقلل من انتشار التغطية ، وحتى التشريعات الالزامية في التأمين السارية تحتاج الى اعادة النظر فيها لتكون ملائمة مع الواقع
- ان اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط بشكل اساسي وانصرف اهتمام الدولة بالقطاعات المالية واهمها التأمين

⁽³⁾ للمزيد انظر د. علي دعدوش ، تقييم اثر فجوة التأمين على الحرائق في هشاشة المشاريع الاقتصادية الخاصة في العراق ، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات الاقتصادية / 2025

- نقص في خدمات التأمين التي تستهدف شرائح كبيرة من ذوي الدخل المحدود (التأمين المتناهي الصغر) Micro insurance

ان قياس فجوة الحماية التأمينية في العراق على أساس احتساب الخسائر غير المغطاة بالتأمين لايشمل الخسائر الناتجة عن عدم التأمين، أو التأمين الناقص فقط ، بل يدخل ضمن فجوة الحماية التأمينية الاعتماد على شركات تأمين غير مرخصة لا توفر حماية قانونية أو مالية قابلة للتنفيذ خصوصا فيما يتعلق بمشاريع الكبرى في الطاقة والنفط لانه غير مضمون السداد غير قابل لرقابة ديوان التأمين وغير محسوب في الطاقة الاستيعابية الوطنية .

● آلية انتقال كلفة الخطر إلى الخزينة العامة؟

جاء في المادة (1) قانون وزارة المالية رقم (92) لسنة 1981 على أن: "تهدف وزارة المالية إلى تحقيق المساهمة في وضع أسس واتجاهات التخطيط المالي في القطر ، وفي تحديد الإطار العام والتفصيلي لعناصر الخطة المالية ضمن إطار السياسة العامة للدولة وخطط التنمية القومية، وتهيئة وسائل إعداد الخطة والإشراف على تنفيذها" .

ثانياً: تسعى الوزارة الى تحقيق اهدافها بما يأتي :

ب - إدارة الخزانه العامة وتعزيز مصادر تغذيتها ."

يلاحظ مما تقدم من النص اعلاه ان السياسة المالية تقوم على الايرادات العامة والنفقات العامة والخزينة العامة ، وعليه فأن من أهم المهام التي تقوم بها وزارة المالية إدارة وتنظيم الخزانه العامة من اجل تعظيم موارد الخزينة العامة ، بالإضافة الى تقليص النفقات توفير الحماية التأمينية ، يعني - في جوهره - إدارة المخاطر قبل تحوّلها إلى أعباء مالية، فالدولة التي تُحسن إدارة مخاطرها الاقتصادية والطبيعية والاجتماعية تقلل تلقائيًا من الإنفاق الطارئ وتحمي المال

العام من الاستنزاف غير المخطط وتحوّل المخاطر من أزمات مفاجئة إلى كلف محسوبة يمكن السيطرة عليها (4).

إن إدارة المخاطر (ومن أدواتها التأمين، وصناديق التعويض، والتخطيط المالي الاستباقي) تمثل سياسة مالية ذكية، لأنها تحفّض الإنفاق غير المتوقع على الكوارث والحوادث وتحافظ على استقرار الموازنة العامة وتعزّز ثقة المستثمرين بالاقتصاد الوطني، وهنا تنقل الدولة من منطلق رد الفعل إلى منطلق الوقاية. وإن تعظيم موارد الخزينة لا يتحقق بالضغط على أبواب الصرف فقط، بل ببناء منظومة متكاملة لإدارة المخاطر المالية تجعل كل دينار يُنفق محسوب الأثر وكل خطر محتمل مؤمّن العواقب، إلا أن غياب التغطية التأمينية الكافية لا تختفي الخسارة، بل تنتقل. فالحوادث الجسيمة والكوارث الطبيعية وتعرثر المشاريع الكبرى تتحول جميعها إلى التزامات مالية طارئة تُموّل من الموازنة العامة للدولة أو من تخصيصات استثنائية استناداً إلى قوانين الإدارة المالية والإنفاق العام .

اذن، تنتقل فجوة التأمين إلى خزينة الدولة عن طريق التعويضات الحكومية وإعادة الإعمار الطارئ ودعم المتضررين وتمويل بدائل الخدمات العامة، أي أن دور الدولة يصبح "شركة التأمين الأخيرة" (Insurer of Last Resort) بسبب الضغط المباشر على الموازنة العامة لتسديد تعويضات غير مخططة عن الحوادث والكوارث التي تُصرف خارج إطار تأميني وأصلاً غير مدرجة في الموازنة، لأن معظم المتضررين غير مؤمّنين مما يؤدي إلى الجوء الدولة في التمويل من احتياطي الطوارئ وتخصيص نفقات تنمية أو الاقتراض، بدلاً أن يكون سوق التأمين المنظم بموجب قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (10) لسنة 2005 هو خط الدفاع الأول في إدارة المخاطر.

⁽⁴⁾ للمزيد انظر في ،د. علي عبد الرحيم العبودي ، أزمة السيولة وتمويل النفقات: هل تشكل قلة السيولة الدينارية تهديداً خطيراً على الاقتصاد العراقي؟، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات الاقتصادية، / قسم الأبحاث / الدراسات الاقتصادية / 2025 <https://www.bayancer.org/wp-content/uploads/2025/10/Liquidity-crisis-and-financing-expenses4102025.pdf>

- وتتجلى هذه الظاهرة في ان تتحمل الدولة سنويا " كفا" متكررة بسبب غياب أو ضعف التغطية التأمينية، معالجة اثار المخاطر وتمثل أعباء تتراكم بصمت داخل بنود الإنفاق العام دون أن تُحتسب صراحة ضمن كلفة غياب التأمين. مما يؤدي الى اتساع فجوة الحماية التأمينية، ويرتبط اتساع الفجوة بعدة عوامل، من بينها:
- محدودية تطبيق التأمينات الإلزامية المنصوص عليها أو الممكن استحداثها تشريعياً،
 - ضعف التنسيق بين الجهات القطاعية (الصحة، الاستثمار، البلديات) والجهات الرقابية ... الخ)
 - استمرار ثقافة الاعتماد على تدخل الدولة بعد وقوع الخطر، بدل تنظيم السوق لإدارته مسبقاً،
 - ضعف الوعي التأميني وغياب المنتجات المبتكرة، رغم ما يتيح القانون من مرونة تنظيمية.

● التأمين كمسار إصلاحي لحماية الخزينة

إن ردم الفجوة التأمينية لا يتطلب حلاً استثنائية، بل تفعيلًا منسجمًا للتشريعات النافذة ورؤية تنظيمية متكاملة من خلال توسيع التأمينات الإلزامية ذات الأثر المالي الحقيقي وإدماج التأمين ضمن سياسات إدارة المخاطر المالية للدولة وربط التراخيص والتعاقدات العامة بالتغطية التأمينية وفق ضوابط واضحة وتعزيز دور الإشراف والحوكمة استنادًا إلى قانون تنظيم أعمال التأمين رقم 10 لسنة 2005 وتعليماته وبناء شراكات بين الدولة وشركات التأمين لتغطية الأخطار الكبرى، بما يحمي المال العام.

● دور ديوان التأمين ... وسد فجوة الحماية التأمينية

بدأ ديوان التأمين في العراق بدور أكثر فاعلية مؤخرًا" في تنظيم سوق التأمين، وكان لذلك أثر واضح – ولو في بدايته – في تقليص الفجوة في الحماية التأمينية. إذ ركز الديوان على تعزيز الرقابة على شركات التأمين، وتنظيم منح الإجازات، ومتابعة

الملاءة المالية، مما ساهم في رفع مستوى الثقة بين المؤمن لهم وشركات التأمين. كما عمل على تشجيع تطوير المنتجات التأمينية وتفعيل بعض صور التأمين الإلزامي، إضافة إلى جهود توعوية وتنظيمية أسهمت في توسيع نطاق التغطية التأمينية تدريجياً. ورغم أن هذه الجهود ما زالت في إطارها الابتدائي، إلا أنها تمثل خطوة مهمة نحو تقليص الفجوة التأمينية وبناء سوق تأمين أكثر استقراراً وشمولاً، وإن كان دور ديوان التأمين بوصفه الجهة التنظيمية والرقابية المعنية بضمان استقرار سوق التأمين وحماية حقوق المؤمن لهم وتعزيز الثقة بالمنظومة التأمينية، إلا أن هذا الدور رغم أهميته، لا يزال في مراحله الأولى ويواجه جملة من التحديات التنظيمية والتشريعية والفنية التي تحد من قدرته على إحداث الأثر المنشود في المدى القصير. فلا يقتصر دور ه على التنظيم الفني والرقابي فحسب، بل يمتد ليشمل الإسهام الفعال في تضيق فجوة الحماية التأمينية من خلال تطوير الأطر التشريعية، وتشجيع الابتكار في المنتجات التأمينية وتعزيز الشمول التأميني من خلال خدمات التأمين المتاحة عبر المنصات الرقمية تراعي قابلية الوصول لجميع الطبقات.

إن الفجوة التأمينية في العراق لا تُقاس فقط بحجم الخسائر التي يتكبدها الأفراد عند وقوع المخاطر، بل بما تتحمله الخزينة العامة من أعباء مالية كان بالإمكان تفاديها أو تقليصها ضمن الإطار القانوني القائم. فالتأمين لا يُعد كلفة إضافية على الاقتصاد، بل أداة فاعلة لحماية المال العام وتعزيز استدامة المالية العامة. وكما تأخر إدماجه بشكل مؤسسي وفعال، ظلت الخزينة العامة تسدد "فاتورة صامته" متراكمة تتمثل في خسارة الإيرادات الضريبية والاقتصادية. فعندما تتضرر منشآت غير مؤمنة وتتوقف عن العمل، فإنها إما تقلس أو تنكمش، بما ينعكس مباشرة على الخزينة العامة من خلال انخفاض الإيرادات وارتفاع معدلات البطالة وزيادة الإنفاق الاجتماعي وتراجع النمو الاقتصادي. إن بقاء التأمين غير مستغل بالشكل الكافي كأداة لإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية لن يؤدي إلى تضيق فجوة الحماية التأمينية التي لم تعد مسألة تنظيمية اختيارية، بل أصبحت ضرورة اقتصادية ومالية وتحدياً اقتصادياً واجتماعياً خطيراً

ومعالجة هذه الفجوة تتطلب إصلاحًا تشريعيًا وتطويرًا مؤسسيًا ودعمًا حكوميًا إلى جانب تعزيز الوعي المجتمعي . (5)

لان تقليص فجوة الحماية التأمينية يُعد إصلاحًا ماليًا سياديًا يهدف إلى حماية الموازنة العامة العراقية، وتقليل العبء المالي غير المخطط على الخزينة العامة الناتج عن الخسائر غير المؤمنة، وتعزيز الاستدامة المالية للدولة، وليس مجرد سياسة تأمينية تقليدية. وفي الواقع، أصبحت وزارة المالية المؤمّن الأخير دون امتلاك أدوات حقيقية لإدارة المخاطر. ومن هنا تبرز الحاجة إلى نقل جزء من المخاطر المالية من الموازنة العامة إلى سوق التأمين وإعادة التأمين، من دون تحميل المواطن أعباء إضافية.

ان دور ديوان التأمين، بوصفه الجهة الرقابية المختصة محوري في تقليص هذه الفجوة من خلال تنظيم سوق التأمين وتوجيهه نحو إدارة المخاطر بدلًا من الاكتفاء بالتعويض بعد وقوعها ويتحقق ذلك عبر تعزيز التأمينات الإلزامية، ولا سيما في المشاريع الحكومية والبنى التحتية وضمان وجود تغطيات تأمينية حقيقية وفعّالة وليست شكلية.

(5) قبل ايام اطلعت على مسودة مشروع قانون (صندوق التعويض عن الحوادث والكوارث الطبيعية والسيطرة على المخاطر الزراعية) الذي قدمته وزارة الزراعة وتمت مناقشته في مجلس الدولة ، ومع إدراكي لعدم أحقيتي في تناول مفرداته تفصيلًا، أكتفي بإبداء عدد من الملاحظات العامة التي تعبّر عن وجهة نظري الشخصية، على النحو الآتي:

- يستند مشروع القانون إلى تغليب المنطق الاجتماعي على المنطق الاقتصادي، إذ ينظر إلى الكوارث بوصفها أزمة إغاثية، لا باعتبارها مخاطر قابلة للإدارة والنقل والتأمين ضمن أطر فنية معروفة.
- يقدّم المشروع تصورًا غير دقيق لدور الدولة، من خلال تصويرها ضامنًا مطلقًا للأضرار، في حين أن النظم الحديثة تقوم على دور الدولة كمنظّم ومراقب، ويُعدّ التأمين الأداة الأولى لتحمل المخاطر قبل تدخل الدولة.
- تحميل الخزينة العامة أعباء مالية جسيمة كان بالإمكان نقلها أو تقليصها عبر اعتماد التغطية التأمينية كآلية أساسية لإدارة المخاطر.
- يغيب عن المشروع أي نص ينظّم دور التأمين بوصفه أداة محورية في إدارة المخاطر، الأمر الذي يحوّل الصندوق عمليًا إلى بديل عن التأمين، في حين يفترض أن يكون دور الصندوق لاحقًا للتأمين ومكملاً له.
- يخلو المشروع من نص صريح يمنع الأزواج في التعويض عن الضرر الواحد، بما يفتح المجال لاحتمالات التعويض المزدوج ويخلّ بمبادئ العدالة والكفاءة المالية.
- غياب الأسس الفنية والاكثوارية في تقدير الأضرار وآليات التعويض، وهو ما يُضعف سلامة التطبيق والاستدامة المالية للصندوق.

كما يسهم الديوان في سد فجوة التأمينية من خلال الإشراف على الملاءة المالية لشركات التأمين، وضبط شروط الوثائق ومتابعة برامج إعادة التأمين بما يضمن قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها عند تحقق الخطر. فغياب الملاءة أو ضعف التغطية يؤديان إلى فجوة تأمينية مقنعة لا تقل خطورة عن انعدام التأمين.

إن الدور الفاعل لديوان التأمين لا ينعكس فقط على حماية المؤمن لهم، بل يمتد ليشمل الاستقرار المالي والاقتصادي، عبر تحويل التأمين إلى أداة استباقية لإدارة المخاطر الوطنية وتقليل الصدمات المالية غير المتوقعة على الموازنة العامة.

وانطلاقاً من ذلك، نقترح ما يأتي:

1. إلزامية تأمين الأصول الحكومية بما في ذلك المباني الحكومية والبنى التحتية، ضد مخاطر الحريق والكوارث الطبيعية لما لذلك من أثر مباشر في خفض كلف إعادة الإعمار الطارئ.
2. ربط التمويل الحكومي بالتأمين من خلال اشتراط وجود وثيقة تأمين لأي مشروع ممول حكومياً حمايةً للمال العام وتقليلاً لمخاطر التعثر.
3. إنشاء صندوق وطني لإدارة مخاطر الكوارث بإدارة مشتركة تضم وزارة المالية وقطاع التأمين والبنك المركزي واية جهة ذات علاقة بهدف امتصاص الصدمات المالية دون الضغط على الموازنة العامة.
4. منح حوافز مالية للتأمين عبر السماح بخصم أقساط التأمين من الوعاء الضريبي للمكلفين.
5. هيكلة سوق التأمين العراقي .
6. إدراج المخاطر غير المؤمنة في الموازنة العامة من خلال الإفصاح السنوي عن الخسائر المحتملة، بما يعزز الشفافية والانضباط المالي.
7. تعزيز التأمين المتناهي الصغر بما عبر توفير تغطيات بسيطة ومنخفضة الكلفة للفئات ذات الدخل المحدود، ما يضمن حمايتهم من المخاطر الأساسية ويمنع تدهور أوضاعهم المالية عند وقوع الخطر. كما يعزز الشمول المالي ويخفف

العبء عن الدولة، مما يجعله أداة فعّالة لتحقيق حماية تأمينية أوسع واستقرار اجتماعي أكبر.⁽⁶⁾

وتجدر الإشارة الى ان ديوان التأمين قد خطى اول خطواته في هذا النوع من التأمين من خلال مبادرة التأمين البارومتري الزراعي في سابقة هي الأولى من نوعها في العراق ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتأتي هذه الخطوة بالشراكة مع برنامج الأغذية العالمي (WFP) ووزارة الزراعة العراقية وشركة بوابة آسيا للتأمين وبدعم من شركة إعادة التأمين العراقية. تهدف المبادرة إلى حماية صغار المزارعين والمشروعات الزراعية الصغيرة من تأثيرات التغير المناخي من خلال تقديم نموذج تأميني مبتكر يعتمد على مؤشرات الطقس بدلاً من التقييم التقليدي للأضرار مما يسهم في تسريع صرف التعويضات وتعزيز الشفافية والمرونة في دعم الفئات المستضعفة لصغار المزارعين .

واخيراً، نؤكد على أهمية إدماج التأمين ضمن السياسات المالية للدولة لم يعد ترفاً تنظيمياً، بل خياراً سيادياً لحماية المال العام وضمان استدامة الموازنة، وتحويل إدارة المخاطر من عبء طارئ على الخزينة العامة إلى أداة اقتصادية استباقية تخدم استقرار الدولة وتنميتها.

⁶ (للمزيد ، انظر في سمير عبد الاحد ، الثغرة الخفية: دور التأمين متناهي الصغر في حماية المجتمع ، شبكة الاقتصاديين العراقيين ، 19 / 2025 / 12

عن الكاتب: إسرائء صالح داؤء. ءببر فف شؤن الأأمفن.



عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنتشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبينةً خطاباً اقتصادياً علمياً وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتبناها الشبكة، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600